الأمم المتحدة

A/C.4/66/SR.20

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
20 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

# لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة ميكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٤٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-57424X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**البند ٤٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام** (تابع) (A/66/292)

١ - **السيد نوسا** (نيجيريا): قال إنه، بغض النظر عن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام والزيارة التي قامت بها وحدة دعم التنفيذ التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح في آذار/مارس ٢٠١١ إلى نيجيريا، اقتصرت جميع عمليات إزالة الألغام في البلد على الحكومة فقط. ولم تقدم أية دولة أخرى المساعدة، كما لم يقدم الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام أية مساعدة مالية.

٢ - وأضاف أنه مع ذلك فإن الحكومة بدأت برنامجا وطنيا للإجراءات المتعلقة بالألغام تمتثل جميع الأنشطة في إطاره، وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٤/٦٤، للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وتكون مراعية للاعتبارات الجنسانية. وأقامت نيجيريا مركزا للإجراءات المتعلقة بالألغام ولجنة وطنية لأصحاب المصلحة، ونظمت حلقة عمل وطنية للتوعية، وشرعت في خطة وطنية لمساعدة الضحايا. والعناصر الرئيسية للخطة هي إزالة الألغام الأرضية، والتثقيف بشأن أخطار الألغام، وتحديد هوية الضحايا وتمكينهم، وبناء القدرات، وتقديم قروض للمشاريع التجارية بشروط مُيسرة. وفي إطار البرنامج الوطني ستقدم تقارير سنوية إلى الأمم المتحدة. واعتمدت الحكومة ٥ ملايين دولار من ميزانيتها في عام ٢٠١٠ لهذه الأنشطة التي تنوي التوسع فيها، وهي ترحب بمساعدة الأمم المتحدة.

**البند ٥٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى** (تابع) (A/66/13 و Add.1 و A/66/222 و A/66/296 و A/66/318 و A/66/520)

٣ - **السيد آساراف** (إسرائيل): أعرب عن دهشته لأن المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لم يذكر في إحاطته الإطلاق المستمر للصواريخ من غزة.

٤ - وأكد مجددا التزام حكومته بالمهمة الإنسانية للوكالة وبالتفاهمات المعرب عنها في رسائل كوميي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧ المتبادلة بين إسرائيل والأونروا. وقال إن المفوض العام وغيره من مسؤولي الأونروا قاموا في مناسبات عديدة بوصف العلاقة والتعاون الوثيقين الذين يتمتعا بهما مع السلطات الإسرائيلية. ويعد ذلك واقع الحياة اليومية على الأرض، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع نص مشروع القرار المسيَّس المناهض لإسرائيل بشأن هذا الموضوع، وهو مشروع القرار الذي ستصوت عليه اللجنة قريبا.

٥ - وأضاف أن السلع الوحيدة التي منعتها إسرائيل من دخول غزة هي الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج. والقصد الوحيد من الحصار الإسرائيلي لغزة هو منع تهريب الأسلحة لحماس وغيرها من المنظمات الإرهابية التي تعمل في المنطقة دون عقاب. وبرغم الإطلاق المستمر للصواريخ ومدافع الهاون والقذائف المتطورة بشكل مطرد من غزة على المدنيين الإسرائيليين، وواجب الحكومة الإسرائيلية في إيقاف تدفق الأسلحة، فقد واصلت الحكومة اتخاذ خطوات لدعم الاقتصاد في المنطقة. وأُجريت تغييرات إضافية في شباط/فبراير ٢٠١١ لتنفيذ التفاهمات التي جرى التوصل إليها بين رئيس الوزراء نتنياهو وممثل المجموعة الرباعية توني بلير. كما اتخذت إسرائيل تدابير لتحسين اقتصاد الضفة الغربية إلى حد كبير، بما في ذلك من خلال إزالة المئات من الحواجز ونقاط التفتيش. واُتخذت مبادرات أخرى لتحسين إمكانية الوصول والحركة. وفي الوقت الراهن، لا تُمنع أية سلع مدنية من دخول غزة من خلال المعابر

الإسرائيلية. وأسفر ذلك عن زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لغزة.

٦ - ومضى يقول إن إسرائيل وافقت على ١٦٣ مشروعا في غزة يشرف عليها المجتمع الدولي؛ وقد قُدمت طلبات بمشاريع إضافية، والمزيد من الموافقات في الطريق. ومع ذلك، فإن ٤٠ في المائة من المشاريع التي جرت الموافقة عليها لم تنفذ بعد. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وافقت إسرائيل على ٦٢ مشروعا تعليميا للأونروا، بما في ذلك تشييد ٤٢ مدرسة جديدة من مدارس الأونروا في قطاع غزة. وتزعم الأونروا أن هناك حاجة ملحة لأكثر من ١٠٠ مدرسة جديدة في غزة. إلا أن الوكالة لم تتقدم بطلبات لبناء ما يقارب هذا العدد من المدارس وما زالت بعيدة جدا عن إكمال المشاريع التي سبق الموافقة عليها؛ وفي الواقع، لم تبدأ الأونروا في بناء أكثر من نصف جميع المدارس التي جرت الموافقة عليها.

٧ - وأضاف أنه بغض النظر عن التعاون الناجح بين إسرائيل والأونروا، كانت هناك حادثة مؤسفة عندما خالف مسؤولين للأونروا المهمة الإنسانية للوكالة وأدلوا ببيانات سياسية مثيرة للجدل. وتقوض هذه المغامرات في المجال السياسي حياد الوكالة وتضر بمهمتها. وينبغي أن تركز الوكالة طاقاتها ومواردها المالية على دورها الإنساني وتترك عالم السياسة للآخرين.

٨ - وذكر أن كثيرا من الدول استخدمت الجدل الدائر حاليا لإصدار تصريحات تحريضية ضد إسرائيل، وهي دول لم تبذل جهدا يذكر لدعم الأونروا أو اللاجئين الفلسطينيين. ولم يوجد أي بلد عربي ضمن المانحين الرئيسيين طوال السنوات العشر الماضية. وتأمل إسرائيل أن يقدم جيرانها العرب دعما ملموسا إلى الشعب الفلسطيني من خلال تقديم مساهمات مجدية إلى منظمات مثل الأونروا، التي تتلقى في الواقع معظم دعمها من البلدان الغربية.

٩ - وأضاف أن مشاريع القرارات التي من المزمع أن تعرض على اللجنة مسيَّسة ومتحيزة. وتغفل هذه المشاريع حقائق أساسية، مثل الدور التخريبي الذي تلعبه حماس في المنطقة. وحماس، التي أقر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وآخرون أنها منظمة إرهابية، ظلت مسيطرة على قطاع غزة منذ تسلمها زمام الأمور في المنطقة في عام ٢٠٠٧. ودعت المنظمة صراحة إلى تدمير إسرائيل وأبقت على غزة كبؤرة للإرهاب. كما تواصل حماس ارتكاب العنف لتعطيل جهود المجتمع الدولي في غزة، وبخاصة أعمال الأونروا. ولا تُورد مشاريع القرارات التي ستعرض على اللجنة أي ذكر لتولي زمام الأمور في قطاع غزة عن طريق العنف، وتتجاهل الصواريخ التي ما زالت تنهمر على المدنيين الإسرائيليين. ولا تجري مناقشة العنف الذي ما برحت حماس ترتكبه ضد الأونروا.

١٠ - وختم كلامه قائلا إن إسرائيل ملتزمة بحل مشكلة اللاجئين كجزء من حل شامل للنزاع الذي لا يمكن تسويته إلا من خلال التفاوض المباشر والحلول التوفيقية الواقعية. ودعا رئيس الوزراء نتنياهو المرة تلو الأخرى إلى البدء فورا دون شروط مسبقة في إجراء مفاوضات مباشرة. وأعرب عن أمله في أن يجلس الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات بدلا من مجرد طرح نفس البلاغة الجوفاء في المحافل الدولية.

١١ - **السيد شانيكا** (ناميبيا): قال إن الأونروا ينبغي أن تتلقى تمويلا إضافيا من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتشكل المساعدة المقدمة إلى اللاجئين الذي يعيشون في مخيمات طوال عقود أمرا بالغ الأهمية. ورغم أن تعزيز الأونروا يعد عامل حاسم لنجاحها التنفيذي، يجب ألا ننسى

قضية الاحتلال، حيث أنها السبب الرئيسي لمعاناة الفلسطينيين. وتؤيد ناميبيا قبول فلسطين في الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية. وللشعب الفلسطيني الحق في العيش بسلام وأمن في دولة قادرة على البقاء – وهذا هو الطريق نحو حل دائم.

١٢ - **السيد شاكينوف** (كازاخستان): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، وقال إن المنظمة يساورها القلق لأن العجز المتوقع للأونروا أصبح هيكليا. وتؤيد المنظمة المطالبة بتخصيص أموال إضافية للأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة، كما أوصى الأمين العام في تقريره بشأن تعزيز القدرة الإدارية للأونروا (A/65/705). وتشعر المنظمة بالقلق أيضا بشأن عدم إحراز تقدم في إعادة الإعمار في قطاع غزة. وتفرض عملية الموافقة التي تنفذها السلطات الإسرائيلية والصعوبات في نقاط التفتيش قيودا صارمة على تدفق السلع الداخلة إلى غزة والخارجة منها، وينبغي إلغاؤها. وتؤيد منظمته تماما جهود الوكالة لتوفير ملاجئ ومدارس جديدة أو أعيد بناؤها. وتدين المنظمة بشدة التشريد القسري للاجئين والفلسطينيين الآخرين في الضفة الغربية.

١٣ - **السيد ري** (سويسرا): قال إنه ينبغي للأونروا مواصلة تنفيذ ولايتها بأفضل طريقة ممكنة بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية. وينطبق ذلك بشكل خاص على الجمهورية العربية السورية، حيث تدهورت الحالة الاقتصادية تدهورا كبيرا على مدار الشهور القليلة الماضية. وفيما يتعلق بلبنان، حث السلطات على التنفيذ الفعال للتشريع المعتمد في عام ٢٠١٠ لتيسير حصول اللاجئين على فرص العمل.

١٤ - وأضاف أن الانتهاكات المستمرة والمنهجية للقانون الإنساني الدولي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، لا تزال تؤثر سلبيا على حقوق الإنسان الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وتفرض أعباء مالية إضافية على مجتمع المانحين. وتؤيد سويسرا توصية الأمين العام بتقديم خمسة ملايين دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وستؤيد حكومة بلده جهود الأونروا لتوسيع قاعدة المانحين وتنفيذ استراتيجيات جديدة لجمع الأموال، وستحافظ على التزامها المالي للأونروا بمستواه الحالي.

١٥ - ومضى يقول إن من الأساسي، في سياق الصعوبات التمويلية المتزايدة، تحسين تقديم الخدمات بغية تزويد المجموعات المستهدفة الضعيفة بخدمات ذات نوعية مستدامة. ويمكن للنُهج البديلة، مثل تقديم المساعدات النقدية لدعم التخفيف المستدام لحدة الفقر، أن تساعد على تحسين الكفاءة وزيادة أثر المعونة، فضلا عن دعم الأسواق المحلية. وسيكون من الضروري لتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات القيام بالمزيد من أنشطة التوعية والدعوة إزاء جميع أصحاب المصلحة. وترحب سويسرا بالتقدم المشار إليه والمتعلق بتنمية الموارد البشرية واستراتيجية الإصلاح الجارية، وتتطلع إلى سماع تقارير عن المزيد من التحسينات. وقال إن حكومة بلده على استعداد لمواصلة دعمها لعمليات إصلاح الوكالة من خلال صكوك مختلفة مثل التبرعات المخصصة والانتدابات الاستراتيجية.

١٦ - وأضاف أن سويسرا اضطلعت بدور فعال في الهيئات المختلفة مثل اللجنة الاستشارية للأونروا، وخلال عام ٢٠١١، بوصفها رئيسا للجنة الفرعية التابعة للجنة الاستشارية. وبذلت سويسرا قصارى جهدها لتيسير إجراء نقاش صريح بشأن المسائل الحساسة، مع التركيز في السنة الحالية على الميزانية والإصلاح. وستواصل سويسرا تقديم خدماتها كميسر لإجراء حوار بناء بين الأونروا والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين.

١٧ - **السيدة غونارسدوتير** (أيسلندا): قالت إنه ينبغي أن تنهي إسرائيل فورا جميع الأنشطة الاستيطانية، بما فيها الأنشطة في القدس الشرقية، وأن توقف بناء جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورحبت بالمبادرات التي تتخذها إسرائيل لتحسين استيراد السلع ومواد البناء إلى غزة. ومع ذلك، أكدت مجددا موقف أيسلندا المتمثل في أن الحصار على غزة مخالف للقانون الإنساني الدولي وينبغي أن يرفع فورا.

١٨ - وأثنت على لبنان من أجل التعديلات التشريعية التي تمنح اللاجئين الفلسطينيين قدرا من إمكانية الوصول إلى القوى العاملة والحصول على الضمان الاجتماعي اللبناني. وحثت الحكومة اللبنانية على التنفيذ الكامل للتعديلات وتوسيع نطاقها لتشمل مهن إضافية.

١٩ - وأضافت أن إعادة بناء مخيم نهر البارد في لبنان مكن ٣١٧ أسرة من العودة إلى ديارهم؛ ومع ذلك، ما زال هناك الآلاف من اللاجئين الذين يعيشون في مآوى مؤقتة ويعتمدون على الأونروا من أجل رفاههم. ولا تزال القيود المفروضة على الوصول تخنق اقتصاد نهر البارد الذي كان مزدهرا ذات يوم، مما يزيد من اعتماد اللاجئين على الأونروا. وحثت السلطات اللبنانية على مواصلة تخفيف تلك القيود. وأعربت عن تأييد أيسلندا الكامل للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز القدرة الإدارية للأونروا، فضلا عن جهودها الإصلاحية.

٢٠ - **السيد الكواري** (قطر): امتدح العمل الذي تقوم به الأونروا، وبخاصة في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية. وقال إنه برغم كل الجهود التي تبذلها الوكالة، واصلت السلطات الإسرائيلية تضييق الحصار الاقتصادي ضد الفلسطينيين العُزَّل، وبخاصة في قطاع غزة. وقد أدى الحصار اللاإنساني والهجمات الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة إلى تدهور الظروف الإنسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في غزة. كما ساءت الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في بقية الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لمواصلة فرض القيود وغير ذلك من الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي، وبخاصة القانون الإنساني الدولي. وأضاف أن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى التعامل بحزم مع الحكومة الإسرائيلية لحملها على الامتناع عن شن هجمات عسكرية ضد المدنيين العُزَّل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢١ - ومضى يقول إن أي حل عادل للقضية الفلسطينية يجب أن يراعي المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشريف، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، مع منحهم تعويضات مناسبة، حسبما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وعندئذ فقط ستُحل القضية الفلسطينية. وترحب قطر بقبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٢٢ - **السيدة فيفاس مندوزا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفد بلدها يرحب بانضمام دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في اليونسكو. وقد شكلت أعمال الجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٨ تطهيرا عرقيا في فلسطين. وقوبلت المأساة الإنسانية للنكبة بصمت متواطئ من جانب المجتمع الدولي الذي كان يشعر بالخجل من المحرقة. وتتضح محاولة محو ذكرى فلسطين من إنشاء المستوطنات غير المشروعة، ومصادرة الأراضي، وعمليات الإخلاء والهدم في القدس الشرقية، وإعاقة السفر البري.

٢٣ - وأضافت أن الجدار على حدود غزة وإعاقة جهود الأونروا لإعادة بناء المنازل والمدارس والمستشفيات يشكلا جزءا من السياسة ذاتها. واستمر ''تدمير ذكرى'' فلسطين بقيام دولة عضو في اليونسكو بالتهديد بتخفيض ميزانيتها بسبب تجرؤ اليونسكو على الاعتراف بوجود فلسطين. ومع ذلك، ففلسطين موجودة، وسيعزز تاريخها النظام الجديد لتسجيل اللاجئين الذي أكمل المرحلة الأولى من مشروع المحفوظات الذي أقامته الوكالة. ولأعمال الأونروا تأثير إيجابي بعيد المدى على حياة اللاجئين الفلسطينيين. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية العمل للتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، بغية ضمان عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم وإنهاء الدراما التي دامت لأكثر من ستين عاما.

٢٤ - **السيد أبو الحسن** (الكويت): أعرب عن القلق الشديد إزاء الحالة الإنسانية والبيئية المتدهورة في قطاع غزة والتدابير الجائرة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وقال إن رفع الحصار ينبغي أن يظل من أولويات الأمم المتحدة.

٢٥ - وأضاف أن الكويت، بعد انضمامها للجنة الاستشارية للأونروا، زادت مساهماتها السنوية الطوعية إلى الوكالة من ١,٥ مليون دولار إلى ٢ مليون دولار. ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الوكالة، وحث البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها والمساعدة على تعبئة الموارد.

٢٦ - ومضى يقول إن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق في العودة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وأثنى على الوكالة لجهودها، وأكد مجددا التزام دولة الكويت وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في جهوده لنيل حقوقه المعترف بها دوليا.

٢٧ - **السيدة بيسوا** (البرازيل): قالت إن البرازيل أظهرت تأييدها للشعب الفلسطيني بزيادة مساهماتها المالية للأونروا في السنوات الأخيرة اعترافا بولايتها المعقدة. وأعربت عن ترحيب البرازيل بتبادل السجناء الذي تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وعن أملها في أن يترجم هذا التطور الإيجابي إلى المزيد من التعاون، وبخاصة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في قطاع غزة. وأضافت أنه لا بد من الفتح الفوري والدائم للمعابر. وهناك حاجة ماسة إلى استئناف الصادرات العادية من غزة.

٢٨ - ومضت تقول إن البرازيل تشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة البالغة الضعف للاجئين الفلسطينيين في لبنان. والبرازيل، إذ ساهمت في إعادة بناء نهر البارد في عام ٢٠١٠، تأسف لأن التقدم المحرز في إعادة الإعمار وعودة السكان كان محدودا بسبب الافتقار إلى التمويل اللازم لمشروع إعادة الإعمار وعودة السكان كان محدودا بسبب الافتقار إلى التمويل اللازم لمشروع إعادة الإعمار. وأضافت أن البرازيل تثني على الحكومة اللبنانية لمعالجتها مسألة وصول السكان اللاجئين إلى سوق العمل؛ ومع ذلك، لا زالت هناك حاجة إلى دعم أكبر بكثير. وأعربت عن قلق البرازيل إزاء الحالة المالية الخطيرة للأونروا. وذكرت أن وفد بلدها يرحب بالإصلاح المالي للوكالة وزيادة الشفافية. وحثت الدول الأعضاء على دعم التوصية بزيادة التمويل للأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة، تماشيا مع الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز قدرة الأونروا على الإدارة.

٢٩ - **السيد أباكان** (تركيا): قال إنه قد أضحى جليا أن تحديات التمويل الخطيرة التي تواجهها الأونروا

أصبحت تحديات هيكلية. وتركيا، بوصفها رئيسا للفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، على علم بالمشاكل التي تواجهها الوكالة. وحث جميع الدول الأعضاء على مراعاة توصيات الفريق العامل وتحقيق زيادة كبيرة في المساعدات والمساهمات الطوعية المقدمة للوكالة. وذكر أن تركيا ضاعفت مساهماتها، كما ستواصل برنامجها للمساعدة الثنائية ومشاريعها المشتركة.

٣٠ - وأضاف أنه يجب إزالة جميع العقبات، المباشرة وغير المباشرة، أمام أعمال الأونروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يجب أن تسمح الحكومة الإسرائيلية للوكالة بالوصول الكامل. ولا تزال الحالة في غزة تشكل إحراجا للمجتمع الدولي. ودعا إلى الرفع الفوري للحصار والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ورغم أن الأونروا أدت أعمالها بشكل مثير للإعجاب وقدمت خدمات يشتد الاحتياج إليها على الأرض، لا يمكن معالجة محنة الملايين من الفلسطينيين اللذين يعيشون في المنفى على نحو فعال دون التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الأساسية للاجئين في سياق اتفاق سلام شامل. وتؤيد تركيا بقوة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس وجود دولتين. وينبغي الاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

٣١ - **السيد شابي** (المغرب): أشار إلى أن نسبة البطالة المرتفعة بين اللاجئين الفلسطينيين والنمو السكاني أثارا المزيد من التحديات الضخمة التي تواجهها الأونروا في سعيها إلى الوفاء بولايتها الحيوية. وما زالت القيود المفروضة على حركة اللاجئين تعوق التنمية الاقتصادية. وتضطلع الوكالة بدور هام في تقديم الخدمات التعليمية والصحية، والتنمية البشرية، وتمكين السكان اللاجئين. وأعرب عن ترحيب المغرب بالبرنامج الإصلاحي الذي تنفذه الوكالة. وقال إن خطة التغير المستدام تستحق الدعم الكامل من الدول الأعضاء، حيث تلبي احتياجات أكثر فئات اللاجئين ضعفا.

٣٢ - وأضاف أن القضية الفلسطينية لا تزال قضية وطنية بالنسبة لشعب المغرب. وأعرب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بوصفه رئيسا للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، عن دعمه المبكر للعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، بما في ذلك الاعتراف بسيادتها على أساس حدود حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بقبول دولة فلسطين عضوا في اليونسكو، وعن أمله في أن تصبح فلسطين عما قريب عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة كذلك. وختم كلامه قائلا إن حكومة المغرب، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، تبرعت بمبالغ كبيرة من أجل مشاريع تفيد اللاجئين الفلسطينيين.

٣٣ - **السيد محمد إسحق** (ماليزيا): أثنى على الأونروا لتفانيها في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وقال إن السبب الجذري لمعاناة هؤلاء اللاجئين هو احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية. ولا يزال الحصار غير المشروع، بالرغم مما يسمى بالتخفيف الذي أعلنته حكومة إسرائيل في حزيران/يونيه ٢٠١٠، يخنق أسباب معيشة الفلسطينيين في غزة ويضر بمشاريع الوكالة لإعادة الإعمار. وينبغي اتخاذ خطوات فورية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والأحكام ذات الصلة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب بغية كفالة حرية تدفق الإمدادات الأساسية والتجارية، وبخاصة مواد البناء، إلى غزة. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء استمرار نقص تمويل الأونروا. ودعا الدول التي بوسعها النظر في

المساهمة أو زيادة مساهماتها في الصندوق العام للوكالة إلى القيام بذلك لتمكينها من مواصلة أعمالها الضرورية إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في العودة وفي الحصول على تعويضات منصفة على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣).

٣٤ - **السيدة كينغ** (أستراليا): قالت إن حكومة بلدها ترحب بمواصلة الأونروا تأكيدها على المسؤولية المالية والإصلاح التنظيمي. وأضافت أن أستراليا تبرعت بمبالغ كبيرة للأونروا على مدار الأعوام وتخطط لإقامة شراكة جديدة مدتها خمس سنوات مع الوكالة، مما سيسفر عن دفع مستويات يمكن التنبؤ بها من المساعدات المالية. وستُدفع هذه المساعدة ''غير المخصصة'' للصندوق العام للأونروا. وأعلنت أستراليا في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة للأراضي الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ عن خطط لتحقيق زيادة كبيرة في المساهمات المقدمة للأنشطة الإنسانية والإنمائية الفلسطينية. وتؤيد أستراليا بقوة التفاوض من أجل التوصل إلى حل على أساس وجود دولتين يسمح لدولة فلسطينية مستقلة أن تعيش جنبا إلى جنب في أمن مع إسرائيل. وترحب أستراليا ببيان المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر والذي يذكر جدولا زمنيا للمفاوضات، ويدعو الأطراف إلى الموافقة على جدول أعمال والامتناع عن الأعمال الاستفزازية. وحثت كلا الجانبين على العودة سريعا إلى المفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي والامتناع عن الأعمال التي تقوض الثقة. وختمت كلامها قائلة إن أستراليا ستواصل تأييد إقامة دولة فلسطينية في المستقبل.

٣٥ - **السيد غوبتا** (الهند): قال إن التحدي الفوري الذي تواجهه الأونروا هو أزمة التمويل؛ ووفقا لذلك، تؤيد الهند الجهود التي تبذلها الأونروا لتعزيز قاعدة مانحيها. ورغم حدوث بعض التحسن في التقييدات الأمنية بالضفة الغربية وفي حركة الإمدادات الإنسانية والمنتجات الأخرى إلى غزة، تسبب القيود المتبقية مصاعب شديدة للسكان الفلسطينيين وتعوق أعمال الأونروا. وتؤيد الهند الدعوة إلى إزالة القيود على حركة موظفي الوكالة وسلعها؛ وبالإضافة إلى ذلك، فمواصلة تبسيط عملية الموافقة على نقل الأونروا للمواد الإنسانية ستساعد السكان المحتاجين مساعدة كبيرة. وتأمل الهند أيضا أن يجري تنفيذ تشريع العمل المعدل في لبنان على وجه السرعة بغية كفالة توفير فرص عمل أفضل للاجئين الفلسطينيين.

٣٦ - وأضاف أن حكومة بلده تواصل دعمها الإنمائي للسلطة الفلسطينية. وزادت الحكومة مساهماتها السنوية المقدمة إلى الأونروا، كما قدمت مساهمة خاصة استجابة لنداء عاجل في عام ٢٠١٠. وقدمت الهند أيضا على مدار السنتين الماضيتين مساهمات كبيرة كدعم غير مشروط للميزانية للسلطة الفلسطينية. واضطلعت الهند أيضا بمشاريع مشتركة في فلسطين مع شركائها في الصندوق الاستئماني لمجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ولا تزال الهند متمسكة بدعمها لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للبقاء ومتحدة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها جنبا إلى جنب مع إسرائيل وفي سلام معها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وتتطلع الهند للترحيب بفلسطين كعضو متساوي العضوية في الأمم المتحدة. ومن المهم أن يعمل المجتمع الدولي عن كثب مع الأطراف بغية تشجيعها على استئناف المفاوضات

المباشرة. وفي هذا السياق، أحاطت الهند علما ببيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهي تأمل في تحقيق الإطار الزمني الوارد في البيان، مما يسفر عن التوصل إلى حل دائم لجميع قضايا الوضع النهائي، بما فيها قضية اللاجئين.

٣٧ - **السيدة ضاهر - فيوليدس** (لبنان): قالت إن حق اللاجئين في العودة يجب أن يظل الهدف الرئيسي للجنة. والأونروا هي المصدر الرئيسي للخدمات الأساسية المقدمة للاجئين الفلسطينيين، ولذلك، فالتزام المجتمع الدولي بهم من خلالها أمر حاسم إلى حين عودتهم. ويحث لبنان مجتمع المانحين بأكمله على تعبئة الموارد الضرورية، وبخاصة من أجل الصندوق العام للأونروا. وحثت الجمعية العامة أيضا على النظر في حصول الأونروا على تمويل إضافي من المساهمات المقررة. وذكرت أن العجز المالي للأونروا يتفاقم من جراء ما تفرضه إسرائيل من رسوم غير مشروعة خاصة بالموانئ والعبور على شحنات الأونروا الداخلة إلى قطاع غزة، ومن جراء الحصار غير المشروع. والتخفيف من الحصار، وليس رفعه تماما، غير مقبول، ويظل يشكل مخالفة لمسؤوليات السلطة القائمة بالاحتلال.

٣٨ - وأضافت أن الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والنظام المرتبط به من إغلاقات، وهدم منازل، ومصادرة أراضي، وأنشطة استيطانية، وجدار فصل عنصري، لا يزال له تأثيره السلبي على اللاجئين الفلسطينيين، مما يحد من إمكانية حصولهم على خدمات الأونروا ومواردها. وما زالت الأونروا شريكة للحكومة اللبنانية في توفير الاحتياجات العادلة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في ١٢ مخيما و ١٦ مركزا سكانيا للاجئين في جميع أنحاء لبنان. وتبذل الحكومة اللبنانية قصارى جهدها، رغم مواردها المحدودة، لتحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، أقر البرلمان اللبناني تعديلات على تشريع العمل ومنح حقوق عمل إضافية للاجئين الفلسطينيين. وأعربت عن بالغ تقدير لبنان لعمل الأونروا في إعادة بناء مخيم نهر البارد، وترحيبه بإكمال المرحلة الأولى منها. وذكرت أن محنة اللاجئين الفلسطينيين هي قضية سياسية وليست مجرد شاغلا إنسانيا. وإسرائيل مسؤولة بشكل كامل عن كل معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وينبغي أن تحترم حقهم في العودة كخطوة حتمية على طريق تحقيق سلام عادل. وينبغي للمجتمع الدولي من جانبه أن يجبر إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

٣٩ - **السيد غوفندر** (جنوب أفريقيا): قال إن الهدوء النسبي بين أكبر مجتمعات اللاجئين في العالم لن يكون ممكنا بدون التدخلات الحاسمة للأونروا ودعما لها. ولذلك، يشعر وفد بلده بالجزع من رد الممثل الدائم لإسرائيل على الأمين العام، كما هو مسجل في تقرير الأمين العام بشأن النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية (A/66/222، الفقرة ٣). وأضاف أن الوفد يعترض بصفة خاصة على الحجة الإسرائيلية بأن ولاية الوكالة ينبغي أن تشمل التعزيز الفعلي، في السياق الفلسطيني، لأهداف الأمم المتحدة المتعلقة بإعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محليا، المطبقة على نطاق واسع. وفي غياب الخدمات الهامة التي تقدمها الأونروا مباشرة إلى المستفيدين منها، سيكون على منطقة مضطربة بالفعل أن تعنى بسكان يائسين ومحرومين من كل حقوقهم الإنسانية الأساسية وتنميتهم البشرية.

٤٠ - ومضى يقول إن الأونروا ساهمت بقدر كبير في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم والتدريب المهني، والمعونة الغذائية، وغيرها من أشكال المساعدة في حالات العسر. ومع ذلك، فالفقر المدقع في مخيمات اللاجئين يدعو إلى القلق، وبخاصة في وقت يتضاعف فيه العجز في ميزانية الوكالة. وواصلت جنوب أفريقيا على مر السنين دعمها المالي لإعمال الوكالة، وستواصل، بالإضافة إلى ذلك، دعمها السياسي للشعب الفلسطيني، فضلا عن دعمها الاقتصادي من خلال الصندوق الاستئماني لمجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وعلى الصعيد الثنائي، ستواصل جنوب أفريقيا دعم برامج بناء قدرات الفلسطينيين. وعلى الدول الأعضاء أيضا زيادة التمويل المقدم للأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، يكمن التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني ومحنته في التوصل إلى حل سياسي طويل الأجل يمكن من إقامة دولة فلسطينية تتعايش بسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ورحب بالقرار الذي اتخذته أغلبية الدول الأعضاء في المؤتمر العام لليونسكو بقبول دولة فلسطين بوصفها عضوا. وستؤيد جنوب أفريقيا، كعضو في مجلس الأمن، الطلب الفلسطيني للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

٤١ - **السيدة مورينو غويرا** (كوبا): قالت إن كوبا طالبت بالوقف الفوري للاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية، والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، والاستخدام المفرط والعشوائي للقوة العسكرية ضد المدنيين العُزَّل. وأضافت أنه يجب رفع الحصار القاسي وغير القانوني عن غزة على الفور ودون شروط. وتؤيد كوبا بقوة الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة للأمم المتحدة، وترحب بالقرار الذي أصدره مؤخرا المؤتمر العام لليونسكو بقبول فلسطين كعضو كامل العضوية في هذه المنظمة. ومضت تقول إن الحالة في قطاع غزة تبعث على القلق. وتتسبب الحواجز المرورية والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، بما في ذلك الأغذية والأدوية، في أضرار جسيمة للشعب الفلسطيني. وتدين كوبا هذه السياسات العدائية التي استمرت رغم النداءات المتكررة للمجتمع الدولي والقرارات العديدة التي اعتمدتها الهيئات المختلفة للأمم المتحدة. ويجب أن تتلقى الأونروا ما يلزمها من دعم وضمانات لتتمكن من الاضطلاع بأعمالها وتحقيق أهدافها. وتشعر كوبا بالقلق إزاء الحالة المالية للأونروا. ومع ذلك، ما زال احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية يشكل العقبة الرئيسية في سبيل تحقيق سلام عادل ودائم في جميع أنحاء المنطقة. ولا يجب للمجتمع الدولي أن يهدأ حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير والسيادة وإقامة دولة مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

٤٢ - **السيد الزياني** (البحرين): قال إن وفد بلده يثني على الجهود التي تبذلها الأونروا، واللجنة الاستشارية، والدول المضيفة. وأضاف أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مستمرة في التدهور. وتحد القيود الإسرائيلية والعجز المتكرر في الميزانية من قدرة الأونروا. وأعربت اللجنة الاستشارية في رسالتها الموجهة إلى المفوض العام للأونروا والمؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/13) عن بالغ القلق من أن الجدار الفاصل، وحالات الإغلاق، وحظر التجول، وغيرها من القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤدي إلى مزيد من المعاناة للسكان المتضررين.

٤٣ - ومضى يقول إن الوكالة أحرزت تقدما كبيرا في معالجة عجزها الهيكلي عن طريق استحداث برامج وأنشطة مبتكرة وضعت بمعاونة خبرات استشارية ممولة من المانحين. وشكل إصلاح تنمية الموارد البشرية تحسنا نوعيا ناجحا في مجالات التخطيط، وتقديم الخدمات، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا الاتصالات. ويبين الأمين العام في تقريره حول تعزيز القدرة الإدارية للأونروا (A/65/705) أنه قد تم بلوغ محطة بارزة في عملية الإصلاح الإداري للوكالة في مؤتمر جنيف المعني بتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذي استضافته حكومة سويسرا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٤٤ - وأردف قائلا إنه لذلك فإن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ لها أهمية خاصة. وشددت اللجنة الاستشارية على دعمها للإبقاء على زخم التغيير الجاري داخل الأونروا بهدف تحسين فعاليتها في تقديم الخدمات إلى اللاجئين بالتعاون مع البلدان المضيفة. ومع ذلك، فالحالة تظل حرجة. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن الأونروا تتوقع عجزا تمويليا قدره ٦٣ مليون دولار، رغم تقليصها مرة أخرى لميزانية صندوقها العام.

٤٥ - وقال إن وفد بلده يثني على جميع المانحين، ولا سيما الرئيسيين منهم، ويأمل في أن تحتذب الأونروا قدرا أكبر من التبرعات بغية تجنب أية تدابير قد تؤثر سلبا على خدماتها. ودعم المجتمع الدولي المعنوي للأونروا يبعث على الأمل.

٤٦ - وأضاف أن قضية اللاجئين، في جوهرها، قضية سياسة؛ والبقاء المستمر للوكالة هو نتيجة للفشل في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الذي كرس حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. وستظل الأونروا منظمة لا غنى عنها إلى أن يتسنى الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مدريد، ومبادرة السلام العربية.

٤٧ - **السيد نوسا** (نيجيريا): قال إن الأحوال المعيشية المتردية للاجئين الفلسطينيين ما زالت تشكل وصمة في الضمير الجماعي للإنسانية. وذكر أن وفد بلده يعترض على قيام السلطات الإسرائيلية بمواصلة حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم وانتهاكها، ويدعو إلى احترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أن قيود الميزانية التي يتعين على الأونروا أن تعمل في إطارها تبعث على القلق. وبينما تدرك نيجيريا أن التباطؤ الاقتصادي جعل من الضروري ممارسة المزيد من الانضباط المالي، لا ينبغي المبالغة في التدابير التقشفية. وينبغي أن يُنظر إلى العراقيل التي تواجهها الأونروا في أعمالها في السياق الأرحب، وهو إيجاد حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط. كما ينبغي أن تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب، في أمن وسلامة، داخل حدود محددة جيدا من خلال تحقيق تسوية عن طريق التفاوض. وينبغي لإسرائيل أن تقايض الأرض بالسلام وأن تطمئن إلى حقها غير القابل للتصرف في العيش مع جيرانها العرب.

٤٨ - **السيد سوغيو** (اليابان): قال إن اليابان بدأت في تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين من خلال الأونروا منذ عام ١٩٥٣، حتى قبل انضمامها إلى الأمم المتحدة. وأضاف أن المعونات الكبيرة التي يقدمها بلده إلى الأونروا تشكل جزءا من جهوده من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد علقت اليابان أهمية خاصة على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في مجال تنمية الموارد

البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني. وإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء تقتضي أن يقوم الفلسطينيون بتهيئة الدعائم الاقتصادية والصناعية المتينة وإقامة المؤسسات الإدارية وتنمية الموارد البشرية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل اليابان دعم مشاريع مختلفة في وادي الأردن في إطار مبادرة ممر السلام والازدهار. وتأمل اليابان أن تقدم نموذجا طيبا للتعاون الإقليمي من خلال هذه المبادرة. كما قدمت اليابان منذ عام ٢٠٠٧ مجموعة من الإعانات غير المتعلقة بالمشاريع إلى السلطة الفلسطينية لتعزيز الجهود التي تبذلها السلطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتواصل اليابان بذل الجهود المنسقة مع بلدان شرق آسيا، مثل إندونيسيا وماليزيا، بغية المساهمة في الجهود الرامية إلى بناء دولة فلسطينية. وأضاف أن حكومة بلده ترحب بالجهود التي بذلتها الأونروا لتنفيذ العملية المستمرة لتنمية الموارد البشرية لتحسين إدارة الوكالة وعملياتها. وساعدت زيارة المفوض العام الأخيرة إلى اليابان على توعية الشعب الياباني بحالة اللاجئين الفلسطينيين وأنشطة الأونروا.

٤٩ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن إسرائيل يجب أن تكفل حرية التنقل دون قيود لعمليات الأونروا وعدم التدخل فيها بحيث يمكنها الاضطلاع بالمسؤوليات الموكولة إليها. وما زال الفلسطينيون في الضفة الغربية والقدس الشرقية يعانون من قيود كبيرة على حرية الحركة والإقامة وغيرها من الحريات الأساسية، بينما يجري توسيع المستوطنات الإسرائيلية. وتدعم الأونروا بعضا من أكثر مجتمعات اللاجئين ضعفا وتهميشا. وأعلن عن ترحيبه بقبول فلسطين عضوا في اليونسكو. وأضاف أن وفد بلده يهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم مساهمات سخية استجابة لنداء المفوض العام من أجل تمويل برامج إعادة الإعمار والمساعدة الطارئة للاجئين في مخيم نهر البارد في لبنان.

٥٠ - **السيد بلخير** (ليبيا): قال إن الأونروا تواجه عددا من التحديات أهمها السياسات الاستيطانية، والإجراءات التقييدية التعسفية، والأعمال العسكرية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي. وقد خلقت هذه الأنشطة حالة مأساوية للفلسطينيين الذين تتدهور أحوالهم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ارتكبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية. ويتعين على سلطات الاحتلال الإسراع برفع الحصار الجائر وغير القانوني وغير الأخلاقي عن قطاع غزة، وإزالة نقاط التفتيش بين السكان الفلسطينيين وبين القدس الشرقية والضفة الغربية، وتفكيك الجدار الفاصل. والاحتلال، ومصادرة الأراضي، والسياسات الاستيطانية، وهدم المنازل، والطرد، والتخويف، والعنف من جانب المستوطنين، جميعها أمور تمنع التوصل إلى حل لقضية اللاجئين.

٥١ - وأضاف أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جزء من القضية الأوسع نطاقا التي يسببها الاحتلال الاستعماري القسري. ووفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ينبغي أن تدعم أية تسوية عادلة وشاملة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة، والحق في تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٥٢ - ومضى يقول إن الأونروا تضطلع بدور حيوي لتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية

والمؤسسات المالية الدولية المزيد من الجهود لتعزيز الدعم السياسي وتعبئة الموارد المالية من أجل أعمال الوكالة.

٥٣ - **السيد موتانياني** (ليسوتو): قال إن المدة الطويلة للغاية التي عانى فيها اللاجئون الفلسطينيون من مخيمات اللاجئين كان لها آثار اجتماعية ونفسية مدمرة. ويعاني الفلسطينيون من النزاع المسلح وجميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. وتحرمهم سياسة الاستيطان من أرضهم وتعرضهم للتشريد. وتجد الأونروا صعوبة متزايدة في تقديم الغذاء والمأوى للاجئين الفلسطينيين بسبب الحصار. وتتضاعف المشكلة من جراء فرض الضرائب والمكوس الأخرى على الوكالة، مما يعوق تقديم الخدمات الأساسية. ويجب إيلاء الأولوية لرفع الحصار. وأضاف أن ليسوتو تشعر بالقلق الشديد إزاء الثغرة التمويلية في ميزانية الأونروا، حيث تمنع الوكالة من الوفاء باحتياجات اللاجئين الفلسطينيين. وشجع المانحين الحاليين على زيادة مساهماتهم إلى الوكالة، وحث المانحين الجدد على تقديم المساعدة. وختم كلامه قائلا إن الأونروا يجب أن تواصل عملها حتى يتحقق العدل ويعيش الفلسطينيون في أرضهم في سلام وأمن.

٥٤ - **السيد غراندي** (المفوض العام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): شكر وفد فلسطين على دعمه لأعمال الأونروا. وقال إنه أحاط علما بالتعليقات التي أدلى بها ممثل إسرائيل، ويود أن يعرب عن امتنانه للدعم الذي تقدمه حكومة إسرائيل وللتدابير التي اتخذتها للتخفيف من الحصار على غزة.

٥٥ - وللإيضاح، أشار إلى أنه منذ تخفيف الحصار، جرى الانتهاء من ١٨ مشروعا أذنت بهم إسرائيل، بما في ذلك ٥ مدارس؛ ويجري تنفيذ ١٦ مشروعا، منها ٧ مدارس؛ وجرت الموافقة على بناء ٣٣ مدرسة إضافية، وتستكمل الأونروا حاليا الإجراءات التي تسبق البناء. والتمويل اللازم لهذه المشاريع غير متاح على الفور؛ وبمجرد أن تحصل الوكالة على الموافقة، عليها إيجاد تمويل وإكمال تقديم العطاءات وغير ذلك من الإجراءات قبل البدء في العمل. وهناك ٣٩ مشروعا في انتظار موافقة الحكومة الإسرائيلية؛ وتتضمن هذه المشاريع ٣٢ مدرسة جديدة، ومركزا للتدريب المهني، والباقي لإسكان اللاجئين. وجرى بالفعل تمويل مشروع الإسكان إلى حد كبير. ولا يوجد إلا ٢٦ طلبا لم تقدم بعد للموافقة على بناء مدارس؛ وذلك لأن الأونروا كانت تنتظر الموافقة على آخر دفعة قبل تقديم طلب جديد. وناشدت الوكالة السلطات على أرض الواقع التعجيل بالإجراءات لزيادة تخفيف الحصار. واستقبلت السلطات العسكرية المعنية، التي تعمل على تبسيط الإجراءات، هذا الطلب بالترحيب. وأعرب عن مشاركته لرأي الكثير من المتكلمين في أن الحصار له نتائج عكسية على الجميع في غزة والمنطقة، وأنه غير قانوني وفقا للقانون الدولي، ولذلك ينبغي رفعه.

٥٦ - ورحب بالدعم المقدم لتوسيع نطاق حقوق اللاجئين في لبنان. وأضاف أن هناك أهمية قصوى لموافقة الحكومة على مرسوم تنفيذ التعديلات التشريعية الذي أقره البرلمان في عام ٢٠١٠، لكي تتمكن الأونروا من البدء في العمل على تنفيذ حقوق أشمل للاجئين، وبخاصة الحق في العمل.

٥٧ - كما رحب بدعم إمكانية الوصول على أساس منتظم ويمكن التنبؤ به في الجمهورية العربية السورية رغم الظروف الصعبة الحالية. وأعرب عن تقديره لما ذكره ممثل سوريا في بيانه من أن حكومة بلده ستواصل دعم الأونروا في الجمهورية العربية السورية. وأحاط علما

بالدعم العالمي لضرورة أن يكون تمويل الأونروا منتظما ويمكن التنبؤ به. وأثنى على هؤلاء المانحين الذين ساهموا بموارد رغم الصعوبات، بما في ذلك المانحين الجدد، والاقتصادات الناشئة، والمانحين العرب. ودعا إلى زيادة المساهمات فيما يتعلق بالتمويل الأساسي، وطلب دعم جميع الوفود في اللجنة الخامسة أثناء مداولاتها بشأن الميزانية. وأعرب عن أسفه لارتفاع تكاليف جميع مبادرات الوكالة، إلا أن هذا يعود لسوء الحظ إلى الفشل السياسي في التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع، بما في ذلك قضية اللاجئين. والإمكانية الوحيدة للتقدم ومنح حوالي خمسة ملايين لاجئ الفرصة في مستقبل حقيقي هي التوصل إلى حل سياسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.